الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

221214 181214 14-65370X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين منظمة تؤيد وتشجع مهنة الخدمة الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ونماذج أفضل الممارسات. ويزكي الاتحاد، الذي يمثل الرابطات المهنية في ١١٦ دولة، موضوع ''إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر'' للدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية.

وقد قام الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، إلى جانب شريكيه في مجال الخدمة الاجتماعية، الرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، بوضع البرنامج العالمي للعمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، لمعالجة عدد من القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية ومهنة الخدمة الاجتماعية. وهذه القضايا تتسق مع الموضوع الذي تتناوله لجنة التنمية الاجتماعية، على النحو المبين أدناه.

التحديات

أبرز الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين وشريكاه، في وثيقة برنامجه العالمي، عددا من التحديات الماضية والحالية التي كانت لها آثار سلبية على الناس، وهي على وجه التحديد كما يلي:

(أ) لا يتاح كامل نطاق حقوق الإنسان إلا لأقلية من سكان العالم؛

(ب) يؤدي جور النظم الاقتصادية وعدم خضوعها لضوابط كافية، مدفوعة بقوى السوق غير الخاضعة للمساءلة، بالإضافة إلى عدم الامتثال لمعايير العمل الدولية وقصور المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى الإضرار بصحة الشعوب والمجتمعات المحلية ورفاهها، وبالتالي إلى الفقر وتزايد انعدام المساواة؛

(ج) التنوع الثقافي والحق في التعبير عن الذات بما ييسر بلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية، معرضان للخطر بسبب جوانب العولمة التي تعمل على تنميط الشعوب وتهميشها، والتي تترتب عليها آثار ضارة بالنسبة للشعوب الأصلية وشعوب الأمم الأولى؛

(د) المجتمعات المحلية التي يعيش فيها الناس والعلاقات الداعمة التي يزدهرون في ظلها آخذة في التآكل بسبب القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية السائدة، ولا سيما في المناطق التي مزقتها الحروب؛

(هـ) تعاني صحة الناس ورفاههم بسبب انعدام المساواة والبيئات غير المستدامة المتصلة بتغير المناخ، والملوثات، والحرب، والكوارث الطبيعية، والعنف، وهي عوامل لا توجد إزاءها استجابات دولية كافية.

وإزاء ذلك، قام الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين ومنظمتاه الشريكتان بتحديد أربعة مجالات ذات أولوية تلزم معالجتها على مدى السنوات الأربع المقبلة يقابل كل منها مجال عمل في التنمية الاجتماعية:

(أ) تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل، على سبيل المثال، مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية؛ ومعايير العمل اللائق ومعايير العمل الدولية؛ ومبادرة منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالمحددات الاجتماعية للصحة؛ ومبادرة توفير الصحة للجميع؛

(ب) تعزيز كرامة الشعوب وقيمتها بالدعوة إلى وضع استراتيجيات اجتماعية تعمل على بناء مجتمعات متلاحمة وإزالة بذور الشقاق. والعمل على التصدي لردود الأفعال العنيفة من جانب الدول للأعمال التي يقوم بها الناس دفاعا عن حقوقهم؛ والدفاع عن حق الأشخاص في الانتقال داخل البلدان وبينها، وعن حق المهاجرين الموثقين وغير الموثقين للحصول على الخدمات الاجتماعية؛

(ج) العمل من أجل تحقيق الاستدامة البيئية بالتركيز على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمنتدى الحضري العالمي، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة لاتقاء الكوارث وإدارتها؛

(د) تعزيز الاعتراف بأهمية العلاقات الإنسانية بتوجيه الانتباه إلى أهمية استدامة المجتمعات المحلية وترابطها بغية تحقيق التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي؛ والدعوة إلى وضع منهجيات تدعم تمكين المجتمعات المحلية.

الدروس المستفادة

فيما يتعلق بالمجال الأول ذي الأولوية المذكور أعلاه، بيّن الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين والمنظمتان الشريكتان له، في الوثيقة المعنونة ”البرنامج العالمي للعمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية: التقرير الأول – تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية“، بصورة مفصلة، ما تم تعلمه من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة فيما يتعلق بانعدام المساواة. وتضمن التقرير عددا من الدروس المستفادة من ممارسة العمل الاجتماعي حول العالم، بما في ذلك ما يلي:

(أ) لا يمكن تنمية الناس بواسطة آخرين؛ فقد علمتنا الخبرة العملية على الخطوط الأمامية أنه، بغية الافلات من ربقة الفقر والظروف القمعية، يلزم أن يشارك الناس بشكل فعال في تشكيل مستقبلهم؛

(ب) يُعد استقرار المجتمع المحلي وتثقيفه وتزويده بموارد كافية حجر الزاوية لأي اقتصاد منتعش. وفي كثير من الأحيان، تتعلل الحكومات بعدم قدرتها على الاستثمار في المجتمع المحلي، في حين أن خبرتنا العملية على الخطوط الأمامية علمتنا أن الاستثمار في المجتمع المحلي يشجع ممارسة الأعمال الحرة، وتنمية المهارات، والإبداع الثقافي، ونمو الأعمال التجارية، ويوسع نطاق الفرص المتاحة أمام الشباب، والرجال والنساء؛

(ج) يكون الناس أسعد حالا وأكثر رفاها في المجتمعات الأكثر إنصافا، ويؤدي التباين الشديد في توزيع الثروة إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي، كما يترتب عليه تفاقم المشاكل الصحية وتزايد النزعة الإجرامية، مما يؤثر سلبا على الجميع؛

(د) عندما تتوفر للناس إمكانية التعبير عن آرائهم بصورة جماعية، يكونون أقدر على المطالبة بحقوقهم والمشاركة في عمليات صنع القرار، مما يؤدي إلى تحسين مستوى رفاههم.

الموجز والتوصيات

تقتضي عملية إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر توفر المرونة والابداع وابتكار طرق جديدة للنظر إلى الأنماط القديمة. ولم يعد من المقبول التمسك بأساليب وطرق العمل القديمة. وينبغي أن تتوخى التنمية تشجيع واعتناق المعتقدات وأنواع السلوك التي تكفل إسماع جميع الأصوات ومشاركتها في عملية التنمية على كافة الصعد.

وتتضمن توصيات الاتحاد ما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تعمل بالتعاون مع جهات أخرى من أجل إنشاء مجتمعات محلية قوية تعزز الرفاه الاجتماعي المستدام لجميع أعضائها. وينبغي أن ينصب تركيز هذه الجهود على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على العمل مع حكوماتها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويلزم إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط مستقبلها وتطويره؛

(ب) ينبغي أن يتم على النطاق العالمي تنفيذ الاتفاقيات الدولية وصكوك حقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لجميع الشعوب، على

أن يشمل ذلك، في جملة أمور، حقوق الأطفال والمسنين والمرأة والمعوقين والشعوب الأصلية، والقضاء على التمييز على أساس العرق والميل الجنسي؛

(ج) ينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تعمل بالتعاون مع جهات أخرى من أجل تشجيع إقامة مجتمعات محلية قوية شاملة للجميع تمكن جميع أعضائها من المشاركة. كما ينبغي تشجيع السياسات التي تهدف إلى تحقيق الاندماج والتلاحم الاجتماعيين بوصف ذلك وسيلة لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بمن فيهم كبار السن، والمعوقون، وذوو الاحتياجات الصحية العقلية و/أو من يعانون من صعوبات في التعلم. وعندما يكون باستطاعة من يعيشون في هذه المجتمعات المحلية أن يعبروا عن آرائهم بصوت جماعي، فإنهم سيكونون قادرين ومستعدين للمشاركة في عملية صنع القرار، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى تحسين مستوى الرفاه للجميع.